alikhtiar athaouri

# الاختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

revue mensuelle marocaine

Corres. : Maurice BLANC - P.R. 65 - 103, Av. de la République -75011 PARIS. PRIX 2,00 F الثمن N° 27 العدد JUIN 1978 يونيو

## لا لاستعمال بلادنا جسراً للأمبريالية

من جديد يتدخل النظام المغربي في زايير ويقحم أزيد من 1 600 جندي وضابط مغربي في صراع شعب زايير ضد الهيمنة الأمبريالية، كما سبق أن أقحم مجموعة من الضباط في صراع التشاد.

ان هذه «الخدمات» التي يقدمها طواعية للأمبريالية العالمية، ما هي في الحقيقة الا استمرار للسياسة الاستعمارية ببلادنا، اذ الكل يتذكر كيف استعمل الاستعمار بعض أبناء شعبنا لمواجهة الثورة الفييتنامية، والوقوف أمام الشعب السوري في مطالبته بالاستقلال، ومناصرة القوات الفاشية في اسبانيا، وفي الكونغو بالذات للعمل على تصفية الحكم الوطني للشهيد باتريس لومومبا حيث لعب النظام المغربي دورا مبرزا في المؤامرة هاته.

وهاهو النظام المغربي، عميل الأمبريالية وخادمها، يجعل من بلادنا جسرا بل حلقة وقلعة للتدخل الاستعماري الجديد في افريقيا، وما مواقفه الأخيرة في المناداة بتكوين «قوات افريقية» تحت غطاء منظمة الوحدة الافريقية، وتنسيقه الدائم المستمر مع القوى الأمبريالية الأمريكي منها والفرنسي، وتدخله المباشر بالرجال والعتاد، الا دلائل قاطعة على تبعيته المطلقة وحرصه على حماية المصالح الاستعمارية الاقتصادية والاستراتيجية والوقوف أمام مطامح الشعوب الافريقية في التحرر والعدالة الاجتماعية.

ان هذه الأدوار التي يلعبها النظام في الخارج تأتي مكملة منسجمة مع ما يمارسه داخل البلاد، حيث لا زالت أهم مرافق اقتصادنا الوطني خاضعة للنفوذ الاستعماري ولا زالت أجزاء من ترابنا الوطني تحت نير الاستعمار المباشر - سبتة ومليلية والجزر الجعفرية - بعد أن تمت المساومة حول صحرائنا المغربية وتم تقسيم جماهيرها واقتسام خيراتها وصيانة مصالح الأمبريالية داخلها، وحيث لا زال شعبنا يعاني من أزمة اقتصادية خانقة ومن القمع بشتى مظاهره. واذا كان النظام الرجعي يعتدي اليوم على شعب زايير فانه لم يتردد سابقا في تقتيل آلاف المواطنين بالريف سنة 1958 وتوجيه البنادق والرشاشات ضد الانتفاضة الشعبية لسنة 1965 حيث استشهد مئات المتظاهرين، اضافة الى أساليبه الارهابية «المعهودة» من اعدامات واختطافات واعتقالات ومحاكمات صورية.

ان مجمل الأدوار الخيانية التي يلعبها النظام خدمة لمصالح الاستعمار الجديد تندرج في اطار مخطط أمبريالي عربي افريقي شامل بهدف تمتين التنسيق ما بين القوات الرجعية هنا وهناك. وما شعارات «مواجهة خطر الشيوعية» وخدمة «التضامن الافريقي» وغيرهما، الا تبريرات لمحاولة التغطية على الهدف الأساسي، ألا وهو منع التضامن الحقيقي بين الشعوب الافريقية والعربية، وايقاف مدها التحرري الجارف الذي أصبح يهدد المصالح الحيوية للأمبريالية ويرغم هذه الأخيرة على التراجع واللجوء الى المواقف الدفاعية.

أمام هذه الأوضاع فاننا نندد بالتدخل السافر في شؤون شعبي زايير والتشاد ونعلن تجندنا ضد مخططات الأمبريالية وعملائها انسجاما مع مبادئنا الوطنية والقومية، نوجه النداء لكافة فصائل الحركة الوطنية والتقدمية المغربية وللجماهير الشعبية عامة للوقوف أمام مبادرات النظام الرجعي والحيلولة دون اراقة دماء أبناء شعبنا، جنودا وضباطا، في عمليات لا علاقة ولا صلة لها بصيانة المصالح الوطنية والقومية. وبمساندتنا ومؤازرتنا لشعبي زايير والتشاد اللذين يعانيان من الاعتداء الأمبريالي الرجعي، فاننا نساهم في نفس الوقت في خدمة قضايا تحرر شعبنا المغربي. ■



## الثورة الاريترية في مواجهة التحديات.

- انظر ص 8 - 9 -

# الخماسي أصبح ثلاثيا ... أما الازمة فمستمرة !

فوجىء الرأي العام بالخطاب الذي ألقاه الملك والذي أعلن فيه عدة تدابير أقرها كحكم مطلق واعتبرها قرارات نافذة لا نقاش فيها.

اول ما نلاحظ من خلال هذا الخطاب، هو أن النظام لا يعترف بالازمة الاقتصادية فحسب، بل يسجل خطورة تفاقمها ويعترف أمام الملأ بنتائج سياسته الطبقية ليس بالنسبة لاوضاع الجماهير المسحوقة فحسب، بل بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل الذي ساقته هذه السياسة الى أوضاع من الافلاس لم يسبق لها نظير. كما يتجلى ذلك في الارتفاع المهول للاسعار وندرة المواد الغذائية الاساسية. وفي عجز ميزان الاداءات والتضخم المالي المستفحل وتراكم الديون الخارجية. وتفاقم البطالة وأزمات السكن والصحة والتعليم... كلها ظواهر صارخة تدين السياسة اللاشعبية المفروضة على بلادنا: **سياسة المزيد من افقار الفقراء للمزيد من اغناء الاغنياء.**

وأمام هذه الاوضاع الخطيرة. ماذا يطرح النظام: تبريرات وأساطير!

فيبدو ان أسباب كل ما نعاني منه هي كلها أسباب خارجية لا أكثر: فمن جهة أزمة الرأسمال الدولية. ومن جهة ثانية النفقات التي تحملتها الدولة المغربية في عمليات ارسال التجريدات العسكرية الى الجولان وسيناء والزايير مرتين. اضافة الى تكاليف القضية الوطنية.

**لكن:**

- ما الذي حملنا على المعانات من الأزمة الرأسمالية لولا **تبعية النظام وخضوعه للامبريالية والرأسمال الدولي؟**

- واذا كانت مساهمة الجندي المغربي جنبا الى جنب مع أخيه السوري والمصري في المعركة ضد العدو الصهيوني هي مساهمة مشروعة مبدئيا - رغم خلفيات النظام ومناوراته - **فما الذي حمل شعبنا على أعباء التدخل الامبريالي الرجعي في شؤون شعب زايير، لولا الدور الذي يلعبه النظام كبيدق للامبريالية العالمية ومنفذ لمخططاتها العدوانية؟**

- أما القضية الوطنية التي لم تتردد الجماهير الشعبية في العطاء والتضحية من أجلها. فما هي النتائج التي يقدمها النظام اليوم عدا **تقسيم التراب والجماهير واقتسام الخيرات الطبيعية وضرب السيادة الوطنية؟** واذ أقبلت الجماهير على التضحية بالغالي والنفيس. فماذا كانت مساهمة الطبقة المحظوظة عدا استغلال الفرصة للمضاربة والارتشاء واستغلال النفوذ من أجل توسيع الثروة؟

واذا كان النظام قد اعتمد الديماغوجية للتغطية عن الاسباب الحقيقية للازمة فانه لم يتردد في تحديد علاج «سهل بسيط» لا يتطلب أكثر من «الصبر ثلاث سنوات» حتى يتحقق المخطط الثلاثي الذي سينهي سنة ١٩٨٥ كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فالمطلوب هو «**سلم اجتماعية شاملة**» حتى يتحقق الازدهار والرخاء!

حقا، لا يكاد المرء يصدق هذا الاستخفاف بالجماهير. وهذا الطعن في سيادتها واعتبارها مجرد «رعايا» غير راشدة يمكن التضليل عليها بتلك السهولة!

لكن الواقع العنيد، يثبت يوميا على أن الجماهير الكادحة التي تعاني لوحدها من تفاقم الازمة. تدرك كامل الادراك أسبابها ومغازيها العميقة وهي دائبة في تنظيم الرد النضالي السليم. وما موجة النضالات التي تشهدها البلاد منذ شهر ماي على الاقل، الا مثالا رائعا على وعيها بمشاكلها وعزمها على شق طريق التحرر والتخلص من التبعية وبناء صرح الاقتصاد الوطني المطابق لمطامحها. واذا كان «**الفقر لا يقتل**» كما جاء في الخطاب. فان «**الذل يقتل**» كما ورد أيضا. **ذل التبعية واللاشعبية واللاوطنية.. حقا لا محالة!** ■

## نضال المعتقلين السياسيين بمكناس

بموازاة النضالات التي تخوضها الجماهير الشعبية عامة على عدة مستويات وفي مختلف القطاعات، يقوم المعتقلون السياسيون من حين لآخر بشن اضرابات عن الطعام لتكسير الطوق الاعلامي الذي تحاول الحكومة عبثا فرضه حول قضية الحريات الديموقراطية وللتعريف بالظروف القاسية التي يعيشونها داخل غياهب السجون والمعتقلات العلنية منها والسرية. في هذا السياق النضالي العام يقوم المناضلون المعتقلون بسجن مكناس باضراب بطولي عن الطعام منذ بداية شهر ماي للاحتجاج على الوضعية اللاانسانية التي يعيشونها والمعاملات التعسفية التي يتعرضون لها منذ اعتقالهم في السنة الماضية. ان هذا الاضراب الجديد اذ يطرح مشكل المعتقل السياسي في المغرب بمختلف أبعاده الانسانية والقانونية والسياسية، يؤكد من ناحية أخرى مآل الوعود والتصريحات والقرارات الاستهلاكية التي طالما رددت صداها أجهزة الاعلام الرسمية في سياق تطنيبها وتهليلها «بالمسلسل الديموقراطي».

والحقيقة ان الموقف الحكومي لا يثير الدهشة؛ ذلك ان النظام أنكر باستمرار وجود معتقلين سياسيين بالمغرب، معتبرا مجموع المناضلين المعتقلين بسبب أفكارهم ومعتقداتهم المناهضة للرجعية المحلية والامبريالية في عداد المجرمين بل ومحاكمتهم على هذا الأساس.

ان اضراب المعتقلين السياسيين بمكناس اذ يفترض تنظيم حملات الدعم والتضامن من قبل كل القوى التقدمية والديموقراطية ببلدنا، يطرح في الوقت ذاته وبالحاح ضرورة تصعيد النضال من أجل فرض الحريات الديموقراطية الأساسية والتي ستشكل ولا شك، دفعة قوية في تطوير نضال شعبنا وتصعيده في آفاق تحقيق أهدافنا الاستراتيجية ■

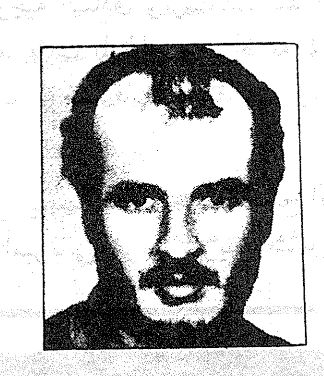
## في ذكرى استشهاد المناضل عبد الرحمن امزغار

تحل عما قريب ذكرى استشهاد المناضل المغربي عبد الرحمن ازغار...

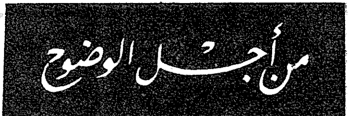
• • •

والشهيد ازغار من مواليد 1944 ناضل حقبة من حياته في صفوف الحركة التقدمية المغربية.. ثم التحق بصفوف الثورة الفلسطينية سنة 1974 للنضال جنبا الى جنب مع رفاقه العرب والفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وخارجها.

وفي 15 جوان 75 استشهد في عملية كفار يوفال.. وبذلك يصبح الشهيد رمزا للنضال المصيري المغربي الفلسطيني بجانب رفاقه الآخرين: دهكون وبنونة ورفاقهم من شهداء الديمقراطية والتحرر الوطني.



ان المناسبة لتستلزم تخليد هذه الذكرى السنوية خاصة بالنسبة للحركة الوطنية المغربية الملتزمة بالوفاء لروح شهداء قضايانا المصيرية. ■




# الحرب النفسية ...

**تميز الخطاب الذي ألقاه الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي في اجتماع اللجنة المركزية الاخير، بطابع الغموض وقلة الصراحة، وبطريقته الملتوية في معالجة المشاكل الداخلية للحزب ليس بطرح القضايا التوجيهية الجوهرية وفتح الحوار الديموقراطي حولها ولكن باللجوء «للرمزية»، وتغليف هذه القضايا بجملة من الشعارات بعد افراغها من محتواها، رغم أنها شعارات تنظيمية صحيحة طالما ناضلت القواعد من أجل فرض تطبيقها الفعلي والتصدي لاستعمالها بغرض الاستهلاك الداخلي كلما احتد النقاش وكثرت التساؤلات والانتقادات حول الخط السياسي والممارسة القيادية المتبعة.**

يقول الكاتب الاول: «المركزية الديموقراطية الممارسة بشكل ديموقراطي هي الطابع المميز للعلاقات داخل حزبنا»...

على حد فهمنا، فان مفهوم المركزية الديموقراطية هو كل متكامل، وبالتالي فلا فائدة في التأكيد على «الشكل الديموقراطي» اللهم الا اذا كان الكاتب الاول يشعر ان الديموقراطية لا تمارس بشكلها الصحيح، وهذا ما يؤكده فعلا حين يقول: «الخط السياسي والقرارات كلها تؤخذ بعد دراسة عميقة، وبعد استشارة القاعدة، وبعد مناقشة حرة مسؤولة في داخل الهيآت المقررة للحزب»...

ومعنى هذا بالواضح ان «الدراسة العميقة والمناقشة الحرة المسؤولة» هي من صلاحية القيادة فقط، اما القاعدة فاستشارتها - التي لا تعني التقيد برأيها خاصة اذا كان رأيا معارضا - فهي أقصى ما يمكن ان يمنحها، وهي اهم ما يمكن ان تقوم به من دور في رسم التوجيه العام وتحديد القرارات الاساسية.

ويأتي الكاتب الاول، انسجاما مع نفس المنطق، للحديث عن العيوب التنظيمية داخل الحزب فيجسدها كلها في «خطأ» واحد، هو كون «المعلومات والتحليلات لا تنتقل بالسرعة المطلوبة من القمة الى القاعدة الشيء الذي يجعل قواعدنا تعيش على الاشاعات وتأثير الحرب النفسية والضغوط الموجهة لنا من كل جانب»...

وهذا المنطق ان عبر عن شيء، فانما يعبر عن العقلية البيروقراطية القيادية التي تريد من جهة فرض أبوتها على التنظيم القاعدي واعتباره تنظيما غير راشد يتعرض بتلك السهولة لكل انواع الاشاعات، ومن جهة أخرى تشويه مبدأ الديموقراطية الذي يعطي الحق في التعبير عن الرأي المخالف والنضال من اجل اثبات صحته والحرية في الدفاع عنه في اطار الحوار الديموقراطي السليم.. لا بل انها تعتبر كل هذا «حربا نفسية» تشن عليها، كما تصنف نضال القواعد من أجل صيانة الخط التقدمي للاتحاد وتطويره من باب «الحلقية» و«الثورية اللفظية» حسب تعابير الكاتب الاول.

الحرب النفسية الحقيقية هي تلك التي تمارسها العناصر القيادية ضد المناضلين كلما عبروا عن آرائهم وتشبثوا بالخط التقدمي الأصيل والمقاييس التنظيمية الصحيحة. حين ذاك تلجأ هذه العناصر الى التشكيك في المناضلين وتشويه أطروحاتهم وتبسيط النقاش عن طريق نفس المقولات الزائفة (الداخل والخارج، السياسة والعنف، الواقعية والتطرف...) الشيء الذي لا يحرف النقاش عن مجراه العادي فحسب بل يقدم الخدمة الموضوعية للعدو المتربص بكل المناضلين الثوريين.

ولحل كل هذه الاشكالات التنظيمية يلح الكاتب الاول على «ضرورة ممارسة النقد والنقد الذاتي في كل قضية لأن ذلك هو ما سيمكننا من التحرك بوعي ومسؤولية وتجنب الاخطاء التي توقع فيها العفوية والثورية اللفظية»...

من يا ترى مطالب بالنقد الذاتي ؟

يبدو ان الذي يقصده الكاتب الاول - رغم ان كلامه الضبابي لا يساعد كثيرا على التوضيح - ان القاعدة «المعارضة» هي المطالبة بالنقد الذاتي ! القاعدة التي امتثلت لتوجيهات القيادة ما يقرب من عشرين سنة. ونفذت كل تعليماتها وأدت ثمن الاخطاء وتحملت كل التضحيات.. هي المطالبة بالنقد الذاتي. اما النقد فلقد كان من نصيب الكاتب الاول فبادر بتوجيهه «للثورية اللفظية والحلقية والعفوية».

ألم يخطر ببال الكاتب الاول ان النقد الذاتي يبتدىء بالنفس ؟ وأن القيادة الحزبية المسؤولة عن كل الاخطاء التي عرفتها المسيرة النضالية وكل النكسات التي اعترضت سبيلها هي المطالبة فعلا بالنقد الذاتي ؟

لا ان هذا ليس من تقاليدها. اذ يمكن للمرء ان يراجع تجربة ٢٠ سنة من النضال فلا يجدها أقبلت مرة واحدة على هذه العملية الثورية العميقة المغزى الراقية المستوى. لا ! ان ذلك ليس من سلوك قيادة لا زالت تراكم الاخطاء وتشحن سجل نقد ذاتها المحتضر.. قيادة لا تتحمل القسط الاوفر في أخطاء الماضي فحسب بل هي المسؤولة الاولى والاخيرة عن الازمة الراهنة التي تعيشها الحركة الاتحادية برمتها. ■

دليل المناضل

# النقد والنقد الذاتي

**يشكل النقد والنقد الذاتي مبدأ تنظيميا أساسيا بالنسبة لكل حزب ثوري، ويرتبط بشكل وثيق بالمركزية الديموقراطية كأساس شامل للحياة التنظيمية الداخلية - والذي سبق ان تعرضنا لخطوطه العريضة في احد أعدادنا السابقة - كما يعتبر الوسيلة الفعالة لممارسة الديموقراطية وضمان الالتزام والانضباط في نفس الوقت.**

**ويعني النقد حق كل مناضل في انتقاد مواقف وممارسة رفاقه سواء فيما يتعلق بتطبيق التوجيه العام المتفق عليه ديموقراطيا او بالنسبة للسلوك النضالي اليومي. كما يعني حق الاطار القاعدي ككل في انتقاد الاجهزة الاعلى منه او القيادة الحزبية بشكل عام، ومحاسبتها على مبادراتها وقراراتها وامتحان مدى صحتها ووفائها للخط المرسوم، والعكس ايضا صحيح اي محاسبة الاجهزة القيادية لممارسة القاعدة.**

**ولا يكون النقد سليما وفعالا الا اذا تجنب التشخيص والتجريح والنقد من اجل النقد، وتطرق للقضايا الجوهرية واستهدف بالاساس حماية الخط العام من كل انواع الانحراف من جهة، ومن جهة ثانية العمل باستمرار على تحسين السلوك النضالي لجميع المناضلين من خلال اشعارهم بأخطائهم وتوضيح أسبابها بهدف تجاوزها.**

**أما مبدأ النقد الذاتي فيحتم على المناضل الاعتراف بأخطائه وانتقادها هو نفسه والالتزام بعدم تكرارها، بحيث لا يجوز ان يكون النقد الذاتي مبررا للاستمرار في نفس الممارسة الخاطئة فيتحول الى مجرد شعار بدون محتوى.**

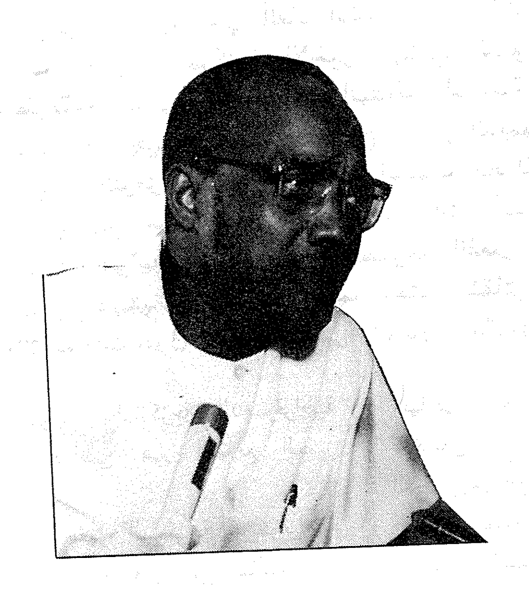
**ولا يتعلق النقد الذاتي بسلوك الفرد داخل اطاره التنظيمي وخارجه فحسب، بل ينطبق بالاساس على العلاقة فيما بين مختلف الاجهزة من القاعدة الى القمة والعكس. وهكذا فان اي اطار تنظيمي كيفما كان مستواه ارتكب خطأ في تطبيقه للتوجيه العام وفي اتخاذ قراراته ومبادراته او في ممارسته العملية، الا وهو مطالب بالنقد الذاتي والاعتراف بالخطأ، لكن ليس الاعتراف من أجل الاعتراف او تبرير الخطأ، بل من اجل توضيح أسبابه والالتزام بتجاوزها وعدم السقوط فيها مستقبلا.**

**والنقد الذاتي بالنسبة للحزب ككل وسيلة فعالة أساسية للوقوف من حين لاخر أمام التجربة الحزبية وتقييم مختلف مراحلها ايجابا وسلبا واستنتاج الدروس الاساسية والعبر التي تنير طريق المستقبل.**

**النقد والنقد الذاتي هو اذن مبدأ أساسي لضبط الحياة الداخلية للحزب وتوفير الانضباط اللازم لخوض المعارك النضالية بفعالية وانسجام، وذلك في اطار التطبيق الشامل للمركزية الديموقراطية.**

**اما اذا غابت الديموقراطية الداخلية، اذا غاب الخط الايديولوجي الواضح والمحدد جماعيا، وافتقر الحزب الى خط سياسي سليم، وساد الانحراف والفردية والبيروقراطية.. حين ذاك يفقد «النقد والنقد الذاتي» كل معنى ويصبح مجرد شعار فارغ المحتوى.** ■

# الثقافة والنضال التحرري



«يتبين ان الثقافة هي دعامة حركة التحرير، وان المجتمعات التي تصون ثقافتها، هي وحدها القادرة على ان تتعبأ وتتنظم وتناضل ضد الهيمنة الأجنبية. وهي، مهما كانت الخصائص الايديولوجية او المثالية لتعبيرها، عنصر أساسي في الصيرورة التاريخية»

— أميلكار كابرال

في 20 يناير 1973، قامت عناصر تابعة للاستعمار البرتغالي باغتيال الشهيد أميلكار كابرال، الكاتب العام للحزب الافريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر. وفضلا عن ممارسته السياسية والنضالية كان كابرال أحد منظري الثورة الافريقية. لقد حاول تحليل وشرح فشل الموجات الأولى من الاستقلال في افريقيا في بداية الستينات؛ وكان هدفه الأساسي، استخلاص الدروس من هذا الفشل حتى يتوج النضال التحرري في غينيا بيساو باستقلال حقيقي، قوامه ما يسميه كابرال بالرجل الجديد. وفي هذا الاتجاه، أولى كابرال، مسألة الثقافة بالمعنى الأوسع للكلمة، أهمية بالغة ومكانة رئيسية في تفكيره. وسننشر فيما يلي نصوصا من عرض حو ل مكانة الثقافة في النضال التحرري ألقاه أميلكار كابرال في ندوة اليونيسكو سنة 1972.

● ● ●

مع نهوض وتعاظم حركات التحرير، ظهرت ضرورة تحليل خصائص هذه المجتمعات (المجتمعات المستعمرة) أخذا بعين الاعتبار النضال الذي تخوضه وتحديد العوامل التي تفجر او توقف هذا النضال. وقد اتفق الباحثون بشكل عام، على ان الثقافة تكتسي أهمية خاصة في هذا السياق. (..).

ان كون حركات التحرير متميزة عموما، بتظاهرات ذات طابع ثقافي، حتى في مراحلها الأولى، أدى الى القبول بالفكرة القائلة بان «نهضة» ثقافية للشعب الخاضع لنير الاستعمار سبقت قيام هذه الحركات؛ وأكثر من هذا، أدى ذلك الى القبول بان الثقافة وسيلة لتعبئة الفئة بل سلاح في النضال من اجل الاستقلال. ونحن نعتبر، انطلاقا من تجربة نضالنا الخاص وربما من التجربة الافريقية ككل، ان المفهوم المذكور للدور الرئيسي للثافة في تطور حركة التحرر، مفهوم محدود جدا ان لم يكن خاطئا. ونعتقد ان هذا المفهوم ناتج عن تعميم خاطىء لظاهرة حقيقية توجد على مستوى النخبة.. وهذا التعميم يجهل او يهمل معطاة أساسية في المشكل الا وهي صمود الثقافة المحلية وعدم فنائها أمام الهيمنة الامبريالية.

فبغض النظر عن بعض الاستثناءات القليلة، لم تكن الفترة الزمنية للاستعمار كافية لتسمح - على الاقل في افريقيا - بتحطيم او بتقليص العناصر الأساسية في ثقافة وتقاليد شعب المستعمرة. وتكشف التجربة الاستعمارية للهيمنة الامبريالية في افريقيا ان الحل الوحيد الذي وجدته القوة الاستعمارية لتحطيم المقاومة الثقافية لشعب المستعمرة هو «الامتصاص» (١) (باستثناء الميز العنصري والابادة ..). غير ان الفشل التام لسياسة «الامتصاص التدريجي» للشعوب المحلية، يشكل البرهان القاطع على خطأ هذه النظرية وعلى قدرة الشعوب على المقاومة. (..).

ان تأثير ونفوذ ثقافة القوة الاستعمارية منعدم تقريبا خارج العاصمة وبعض المراكز الحضرية الأخرى؛ ولا يمكن لمسه بشكل له دلالته، الا في الخط العمودي للهرم الاجتماعي الاستعماري - الذي خلقه الاستعمار بنفسه - وهو يؤثر بخاصة على ما يمكن ان نسميه بالبورجوازية الصغيرة المحلية وعلى عدد ضئيل من العمال في المراكز الحضرية.

وهكذا تلتجئ الثقافة المقموعة والمضطهدة والمهانة والتي خانتها فئات اجتماعية مرتبطة بالأجنبي، الى القرى والغابات والى فكر ضحايا الهيمنة، وتستمر في الحياة وسط الاعصار، لتأخذ قدرتها الكاملة على التفتح والازدهار بفضل النضالات التحررية.

هذا هو السبب الذي يفسر لماذا لا يطرح مشكل «دعوة الى الاصل» او «نهضة ثقافية» ولماذا لا يمكن ان يطرح بالنسبة للجماهير الشعبية: ذلك ان هاته الجماهير تحمل الثقافة وتشكل منبعها وتشكل في الوقت ذاته الكيان الوحيد القادر فعلا على صيانة الثقافة وخلقها، والقادر فعلا على صنع التاريخ.

فيتوجب اذن، للقيام بتقييم صحيح للدور الحقيقي الذي تلعبه الثقافة في تطور حركة التحرر، التمييز - على الاقل في افريقيا - بين وضعية الجماهير الشعبية التي تصون ثقافتها ووضعية الفئات الاجتماعية المحتواة والمستأصلة الجذور والمستلبة ثقافيا بدرجات متفاوتة. (..).

### الثقافة دعامة التحرير

يتبين ان الثقافة هي دعامة حركة التحرير، وان المجتمعات التي تصون ثقافتها، هي وحدها القادرة على ان تتعبأ وتتنظم وتناضل ضد الهيمنة الاجنبية. وهي مهما كانت الخصائص الايديولوجية او المثالية لتعبيرها، عنصر أساي في الصيرورة التاريخية. ففيها تكمن القدرة على صياغة او ابداع عناصر تضمن استمرارية التاريخ وتحدد في الوقت ذاته امكانيات تقدم المجتمع وامكانيات ارتداده.

وهكذا نفهم ان الهيمنة الامبريالية باعتبارها نفيا للصيرورة التاريخية للمجتمع المسيطر عليه، هي بالضرورة نفي لصيرورته الثقافية؛ وان النضال التحرري ممارسة ثقافية بالدرجة الاولى، لان مجتمعا يتحرر فعلا من هيمنة الاجنبي، يسلك الطرق المتصاعدة لثقافته الخاصة.

١) الامتصاص او الاحتواء ويعني بها كابرال محاولات الاستعمار لفرض ثقافته وتقاليده عن طريق التقليد والاستلاب..

- البقية في ص 11 -

# بيان حول الوضعية في الفيدرالية الطلابية .

**أمام تدهور الأوضاع في الفيدرالية الطلابية بأوربا الغربية واستمرار التقسيم الذي يجزء الحركة الطلابية في الخارج أصدر الطلبة الاتحاديون أنصار الاختيار الثوري بيانا نورد نصه فيما يلي :**

في الوقت الذي تعرف فيه بلادنا مدا نضاليا عارما ، حيث تشمل الاضرابات العمالية كل القطاعات والمرافق ، مؤكدة من جديد ، عزم جماهير شعبنا وتصميمها على المضي في طريق النضال الوحدوي والمنظم لفرض مطامحها المشروعة .

وفي الوقت الذي تساهم فيه الحركة الطلابية بالداخل في هذا النضال جريا على تقاليدها النضالية وجاهدة في الوقت ذاته على تعبئة اوسع الجماهير الطلابية من أجل فرض مطالبها المادية والمعنوية ، وعلى رأسها فرض استرجاع مشروعية منظمتنا الطلابية العتيدة من خلال النضال في اطار جميع التعاضديات الديموقراطية والتمثيلية ....

في هذا الوقت ، تشهد الفيدرالية الطلابية بأوروبا وضعا سلبيا يتدهور باستمرار منذ المجلس الفيدرالي في شهر ديسمبر الاخير ، وانما يجد جذوره في الأزمة العامة للحركة الطلابية المغربية منذ بداية السبعينات . هذه الازمة التي أدت الى تفكيك الوحدة الطلابية لدرجة تمكن معها الحكم من حل المنظمة الطلابية العتيدة بقرار جائر . لقد انعكست كل سلبيات ذلك الوضع على المستوى الفيدرالي توجيها وممارسة من خلال طغيان الحلقية والنزعة الحزبية الضيقة وانعدام الصراع الديموقراطي الرفاقي السليم ... مما أدى الى تقلص ملحوظ في جماهيرية المنظمة وانغلاقها على نفسها والاغراق في الصراعات السلبية . لقد كان المجلس الفيدرالي الأخير تجسيدا حيا لتراكم هذه الاوضاع وانعكاساتها وأدت بمنظمتنا الى ما آلت اليه . ولقد عبرنا حينذاك عن وجهة نظرنا في الاشكالات المطروحة . وأكدنا على الخصوص ان مشاكل المسطرة لا تعدو ان تكون واجهة تختفي وراءها نيات مبيتة في التقسيم .. وأكدنا آنذاك على ان الحل رهين بالارادة السياسية أساسا لكل طرف في ابعاد خطر الانقسام عن الفيدرالية وتعزيز وحدتها لتشكل أداة تعبئة حقيقية للجماهير الطلابية تربط نضالنا بنضال رفاقنا في الداخل وبنضال جماهير شعبنا .

غير ان الاتجاه الذي ساد ، كان هو اتجاه تكريس التقسيم ، هذا الاتجاه الذي تجسد مرة أخرى في عقد «مجلس فيدرالي» أحادي الجانب في نهاية شهر مارس ، مما قنن وضعية التقسيم ، وأضاف عرقلة جديدة في طريق الحل الذي كان ولا يزال طريق الوحدة .

أمام هذه الأوضاع وضدا في الممارسات التقسيمية ودفاعا عن وحدة الحركة الطلابية كمكسب نضالي وشرط أساسي من أجل فرض مشروعية المنظمة ... نؤكد ونعلن من موقع المسؤولية ، وفي اطار اختيار سياسي واضح :

**1 - ان عمق المشكل سياسي بالأساس ، فقضية الصحراء المغربية مسألة رئيسية حاسمة في الوضع الراهن . ونحن في الوقت الذي نؤكد فيه على الربط الجدلي بين السيادة الشعبية والسيادة الوطنية وبين الوحدة الترابية ووحدة الشعب ، وفي الوقت الذي ننبذ فيه كل طرح شوفيني ضيق وأطروحة الاجماع الوطني المزعوم التي شكلت متنفسا بالنسبة للحكم الرجعي ... في نفس الوقت نأبى على منظمتنا ان تصبح منبرا للطعن في المطامح التحررية الوطنية المشروعة لشعبنا .**

**2 - ان الصراع الديموقراطي السليم في اطار من الوحدة ، هو الأسلوب الصحيح الذي أكدته تجربة حركتنا الطلابية لحسم الخلافات السياسية منها والتنظيمية في ظل الاحترام التام لمبادىء المنظمة وتقاليدها النضالية .**

**3 - ان المبادرة الأخيرة بعقد « مجلس فيدرالي » في نهاية شهر مارس تشكل اصرارا على المضي في طريق تكريس التقسيم ورفضا للحوار المسؤول الذي يستهدف صيانة الوحدة الطلابية وتعزيزها .**

**4 - ان النضال من أجل الوحدة يتعزز في اطار الفيدرالية باحترام لمبادئها وقوانينها ، والعمل على تقوية طابعها الجماهيري واقرار الديموقراطية فيها وصيانة استقلاليتها وتعزيز توجهها المعادي للرجعية والأمبريالية . وهذا الاختيار لم يمنعها من التمسك بتقييمها للأزمة الحالية ، وبوجهة نظرنا في الممارسات السلبية التي عرفها المجلس الفيدرالي المنعقد في ديسمبر الأخير ، مصممين العزم في نفس الوقت على التصدي لكل محاولة تهدف المنظمة مطية لتحقيق أغراض سياسية ضيقة .**

**5 - العمل على توفير كل الشروط الذاتية والموضوعية لحل كل الاشكالات سياسية كانت أم تنظيمية بالحوار الديموقراطي السليم والصراع السياسي والأيديولوجي البناء حتى تكون الفيدرالية فعلا امتدادا للحركة الطلابية داخل المغرب ، وأداة تعبئة وتنظيم الحركة الطلابية في الخارج للنضال من أجل شعارات جماهير شعبنا وتنظيم المساندة والدعم لنضالاتها .**

عاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، منظمة جماهيرية موحدة ، ديموقراطية تقدمية ومستقلة .

الطلبة الاتحاديون أنصار الاختيار الثوري
20 ماي 1978 .

---

◄◄

**ان النضال التحرري ، سياسي بالأساس ؛ وبالتالي فان الاساليب السياسية هي وحدها التي يمكن استعمالها خلال تطور هذا النضال . فالثقافة اذن ، ليست سلاحا او أسلوبا ولا يمكنها ان تكون كذلك . انها أكثر من كل هذا . فبالمعرفة العملية للواقع المحلي وبخاصة بمعرفة الواقع الثقافي ، يتم اختيار وهيكلة وتطوير الأساليب الملائمة أكثر للنضال . (..)**

**ان النضال يتطلب ، وكيفما كان شكله ، تعبئة وتنظيم أغلبية كبيرة من الشعب والوحدة السياسية والمعنوية للفئات الاجتماعية المختلفة والتصفية التدريجية لآثار العقلية القبلية او الاقطاعية ورفض القواعد والمسلمات الاجتماعية والغيبية التي لا تتطابق مع الطابع العقلاني والوطني لحركة التحرر ويؤدي هذا النضال ايضا الى تغييرات أخرى عميقة في حياة السكان .**

**ومما يزيد في صحة هذا الطرح ، ان ديناميكية النضال تستلزم ايضا ممارسة الديموقراطية والنقد والنقد الذاتي والمساهمة المتصاعدة للسكان في تسيير وادارة شؤونهم ومحو الأمية وتشييد المدارس والمصالح الصحية وتكوين الأطر المنحدرة من أوساط الفلاحين والعمال وانجازات أخرى تستلزم في مجموعها «مسيرة اضطرارية» حقيقية للمجتمع على طريق التقدم الثقافي . وهذا يبرهن على ان النضال التحرري ليس واقعا ثقافيا فحسب وانما هو ايضا عامل ثقافي . (..)**

**ولكي تلعب الثقافة دورها في حركة التحرر ، يتوجب على هذه الأخيرة ان تحدد بدقة الأهداف المتوخاة على طريق استرجاع حق الشعب الذي تمثله وتقوده ، في ان يكون له تاريخه الخاص وان يتحكم بحرية في قواته المنتجة في آفاق تطوير مستقبلي لثقافة غنية اكثر وشعبية ووطنية وعلمية وشاملة .**

**ما هو أساسي بالنسبة لحركة التحرير ، ليس البرهنة على خصوصية او عدم خصوصية ثقافة الشعب ، وانما القيام بتحليل نقدي لهذه الثقافة أخذا بعين الاعتبار مستلزمات النضال والتقدم ووضعها ، دون مركب نقص او تفوق ، في اطار الحضارة الشاملة كجزء من التراث المشترك للانسانية في آفاق تكامل منسجم في عالمنا الحالي .** ■

# الأوضاع المأساوية

في المقالين السابقين، تعرضنا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البادية المغربية والتي تتميز أساسا بوجود هوة طبقية عميقة بين أقلية من الملاكين الاستغلاليين الكبار وأغلبية ساحقة من الفلاحين الفقراء. وبينا أسباب ذلك، والكامنة خصوصا في الهياكل العقارية المالية وما ينجم عنها من بؤس ومآسي لدى أغلب الفئات الشعبية.

كما أوضحنا كيف ان سياسة الدولة المتبعة لا تؤدي الى تعميق الفوارق الاجتماعية فحسب وانما تحدث ايضا خللا كبيرا في الاقتصاد المغربي بشكل تزايد معه الارتباط بالرأسمالية العالمية وأصبحت بلادنا مضطرة لاستيراد متعاظم لحاجياتها الاستهلاكية والغذائية. وسنحاول من خلال هذا المقال، التعرض للبرامج المطبقة من طرف الدولة في المجال الفلاحي وابراز ما تخفيه شعاراتها التضليلية.

## سياسة الدولة بين الواقع والادعاء

تأخذ الفلاحة مكانا بارزا في الاقتصاد المغربي كما هو الشأن في أغلب بلدان العالم الثالث خاصة وانها تغطي قسما هاما من الانتاج الوطني العام. ان هذه المسألة تعطي أهمية بالغة لسياسة الدولة في هذا القطاع بتدخلها المباشر في التسيير والتوجيه عن طريق التصاميم والبرامج المالية والتشريعات.

ويأخذ تدخل الدولة أهمية كبيرة في بلد كالمغرب عرف سيطرة الاقطاع المحلي والمركزي والتدخل المباشر للاستعمار وما نجم عن ذلك من تأثير على البنية الهيكلية للبلاد.

ان تفاقم الاوضاع المزرية في البادية المغربية وصل حدا أصبح فيه النظام نفسه يدعو للقيام باصلاح زراعي جذري بل «بثورة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد» كما جاء في الخطاب الملكي بتاريخ 20 أفريل 1965. كما ان معظم التصاميم والبرامج الحكومية والخطب الملكية، أكدت على هذه الضرورة. غير انه بعد عشرين سنة من الوعود والتهليل بالشعارات، يتضح ان هذه الحملة الاعلامية لم تكن تستهدف في الحقيقة سوى تضليل الجماهير الشعبية بسرقة شعارات الحركة الوطنية وتغطية واقع الاستغلال والنهب..

• • •

كانت كلمة الاستعمار تعني لدى أغلب الفلاحين، الاحتلال الاجنبي واغتصاب الاستعمار والاقطاعيين للأراضي والمياه واحتكارهم لها، وبالطبع كان الاستقلال يعني استرجاع هذه الاراضي واعادة النظر في الهياكل العقارية بالبادية. لذلك كان هناك حماس كبير وامكانيات ذاتية متوفرة لاحداث التغييرات الضرورية وبناء المجتمع الجديد. وتحققت بالفعل بعض المنجزات، من ضمنها على سبيل المثال نزع ملكية بعض الخونة مثل الباشا السابق الكّلاوي، ومُنجزات المكتب الوطني للري ومشروع الاصلاح الزراعي في التصميم الخماسي الاول والذي أجهض في مهده. ففي نفس الوقت كان النظام لربح الوقت والمراوغة لاجتياز الظرف السياسي الذي لم يكن لصالحه. وبمجرد ما ان تم ذلك (انقلاب القصر سنة 1960)، اصبح النظام يسلك سياسته الحقيقية المناسبة لواقعه ولمصالحه الطبقية: اجهاض التصميم الخماسي، توقيف استرجاع أراضي المستعمرين ارجاع الملكيات المنزوعة للخونة او لورثتهم (سنة 1963). ولنستعرض الان اهم سمات سياسة الدولة في المجال الزراعي في المراحل التي تلت هذه الفترة.

• رسملة القطاع الفلاحي:

اعترف النظام في مشروع قانون الاصلاح الزراعي (غشت 1964)، ان هناك «جمود في الميدان الفلاحي» وحاول ايجاد أسباب هذا الجمود، بشكل لا يمس أساسا بمصالحه الجوهرية الطبقية بل بالعكس في اتجاه خدمة الاهداف المطابقة للتطورات الداخلية الحاصلة في الفئات الاجتماعية التي يعتمد عليها.

فحسب النظام، يرجع هذا الجمود الى ازدواجية القطاع الفلاحي بتواجد قطاعين عصري وتقليدي، وهذا الاخير هو المسؤول عن الجمود باعتبار ه مكونا من قطع أرضية صغيرة جدا ولبقاء واستمرار أشكال الانتاج «التقليدية» في المساحات الكبيرة (تخماست، تخبازت، الشريكة.. الخ) مما يحد من الانتاجية. ومن أسباب الجمود ايضا، حسب الدولة، الوضع القانوني لعدة مساحات ارضية (ارض الجيش - بكسر الجيم - واراضي الجماعات واراضي الحبوس) والتي لا تخضع لقانون التخصيص اي خصوصية الملكية. ويتحدث مشروع القانون المذكور عن ضرورة اعادة توزيع التراث العقاري دون تحديد اتجاه هذا التوزيع، وعن ضرورة ادماج القطاع التقليدي في القطاع العصري. ويبرز بكل وضوح ان اعادة توزيع الارض ستمس وتحطم القطاع العصري.

يتبين من كل هذا، انه اذا كان مشروع قانون الاصلاح الزراعي لشهر غشت 1964، يسجل جمود الاقتصاد الفلاحي ويلح على ضرورة «عصرنته»، فانه يدفع أساسا الى رسملة الفلاحة بتكريس وتصعيد تبعيتها وتوجهها نحو الخارج.

• اشتراكية المحتكرين:

وفي اطار نفس السياسة الهادفة الى تقوية وتدعيم رسملة الفلاحة، اتجهت الدولة الى ابتكار بعض الحلول الوهمية للوضع المتردي في البادية. ففي 20 أبريل 1965، قرر رئيس الدولة القيام باصلاح زراعي «عميق» يؤدي الى «ثورة فعلية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد». واذا كان الملك لم يأت بجديد عما نص عليه مشروع قانون غشت 1964 من عدم المس بالهياكل العقارية للملكية الخاصة والاتجاه نحو اراضي الجماعات والاراضي المسترجعة واراضي الحبوس والجيش، فانه ألح على خلق تعاونيات انتاجية انطلاقا من الاراضي المذكورة، عملا بموضة العصر؛ وحددت مساحة هذه المزارع التعاونية بـ 50 هكتارا في الاراضي المسقية و 400 هكتارا في البور. والملاحظ بالملموس في هذا الشأن، ان الطابع التعاوني لهذا المشروع لا يتعدى الاسم. ذلك ان التسيير والتوجيه والتمويل مرتبط بارادة أجهزة الدولة وبعض مصالحها مثل مكتب التنمية الفلاحية والانعاش الوطني والقروض الفلاحية. والهدف الأساسي منه هو ادماج هذه «التعاونيات» في سياسة الانتاج نحو التصدير التي تسلكها الدولة.

ويستمر رئيس الدولة في الدعوة الى خلق «التعاونيات» في خطابه في 19 سبتمبر 1972 المخصص «للثورة الزراعية» مركزا أساسا على الاراضي المسترجعة من المعمرين ويلح هذه المرة على تكوين تعاونيات لا تقل مساحتها عن 1000 هكتار حتى تنتج المواد القابلة للتصدير.

وفي يوليوز 1973 وامام قلة نتائج القرارات المتخذة، تحدث الملك عن اصلاحات جديدة لتغيير واقع لم تجد فيه «الثورات الزراعية الجذرية السابقة» اي جدوى. ويقرر انشاء «تعاونيات» معامل السكر بني ملال ومعمل واد بهت، حيث سيسمح للعمال

◄ ◄

# في البادية المغربية

والفلاحين المنتجين للشمندر بأخذ ثلثي أسهم هذين المعملين، ويصبحون بذلك مرتبطين بالانتاج وبالأرباح وتبقى الدولة بالطبع هي الموجهة لسياسة المعملين باعتبارها اكبر مساهم ؛ كما ان هاتين المؤسستين ستبقيان على شكل الشركات المسيرة بالطرق الرأسمالية. ويحدد الملك في هذا الخطاب بان التجربة المذكورة ستبقى جد محددة وأعلن مسبقا على انه لا داعي لان يحاول العمال في مناطق ثانية او في قطاعات اخرى المطالبة بالمساهمة في الشركات والمعامل ونبه القوى السياسية والنقابية بان اي مجهود في هذا الاتجاه سيكون دون جدوى وان الدولة ستعارض ذلك.

ولاتمام نظريته حول ما أسماه «بالاشتراكية المغربية» أعلن عن انشاء «تعاونيات» فلاحية من شكل جديد في مزارع مسترجعة من المعمرين. وستبقى كل مزرعة في ملك الدولة وتنتخب الجماعات المجاورة للمزرعة ممثلين عنها يلتحقون بالمجلس القروي او البلدي ويسهرون على تسيير المزرعة التي ستحول ارباحها الى هذا المجلس، وتحدد ايضا ان هذه التجربة لن تتعدى مزرعة واحدة في كل منطقة اقتصادية اي مزرعة واحدة لمجموعة اقاليم.

من خلال كل هذا نرى ان النظام اتجه منذ بداية الاستقلال وعلى الخصوص منذ 1962، نحو ابتكار «اشتراكية مغربية» لا تعدو ان تكون حلولا هامشية لمشاكل ضخمة وحقيقية تعاني منها جماهير الفلاحين الفقراء : «الانعاش الوطني»، ما أسماه «بالتعاونيات» .. الخ : في حين ان مخططه الثابت والمنهجي هو الدفع بالقطاع الفلاحي الى الاحتكارات الرأسمالية ودمج الكل في اطار السياسة العامة التي تخضع وتخدم مصالح القوى الامبريالية وحتى «التعاونيات» نفسها فانها تسير بشكل رأسمالي محض وعلى طريقة المؤسسات ذات الطابع الخاص بقوانينها ومجالس ادارتها وفي غياب المساهمة الواعية والفعالة للجماهير الفلاحية المعنية بالتغيير. فالمشكل الاساسي اذن، يبقى مطروحا، وهو تغيير الهياكل العقارية في الميدان الفلاحي وتغيير نمط الانتاج لصالح الأغلبية الساحقة للفلاحين. وحتى الاراضي المسترجعة التي كان من الممكن ان تشكل أساسا لتغيير فعلي في البادية المغربية فقد خضعت هي ايضا للمصالح الخاصة.

## • توزيع الاراضي المسترجعة :

في مطلع الاستقلال، كانت الاراضي التي لا زالت تحت سيطرة المستعمرين الاجانب تقدر بحوالي مليون هكتار ؛ وكان من الطبيعي ان ترجع هذه الاراضي مباشرة الى أصحابها الأصليين الذين كانوا يملكونها او يستغلونها قبل الاحتلال (وبالخصوص صغار الفلاحين والجماعات) مع تجنب تجزئتها الى ضيعات ذات انتاجية ضعيفة واستثمار جو الحماس الشعبي السائد آنذاك لخلق تعاونيات فعلية. لكن هذا الطريق التحرري الانمائي الصحيح لم يتبع من طرف النظام المغربي بل عمد هذا الأخير ومنذ البداية الى تحوير الانظار عن هذا المشكل، وذلك بالشروع مباشرة في عمليات توزيع الاراضي على الفلاحين من قطاعات أخرى غير تلك الممتلكة من قبل الاجانب. وهكذا بدأ توزيع حوالي 3500 هكتار في أواخر سنة 1956 اي بعد شهور فقط من اعلان الاستقلال الشكلي، وذلك في المنطقة السفلى لحوض ملوية ومنطقة الغرب ثم وزعت 2600 هكتارا اخرى بعد سنة وفي منطقة الغرب ايضا.

اما اول عملية تتم ازاء اراضي المستعمرين فلم تبدأ الا في منتصف سنة 1959 حيث صدر في 9 ماي، قانون يقضي بالغاء حق الاستثمار الأبدي الممنوح للمستعمرين ومراجعة العقود البعيدة المدى ؛ ولم تكن هذه العملية تستهدف الى 26.000 هكتار اي خمس مجموع الاراضي المستعمرة والتي لا يملك الاجانب اي حق عليها. وبعد اربع سنوات من الاستقلال قامت الحكومة في 30 يونيو 1960 بخطوة اخرى في هذا المجال باسترجاع حوالي 3000 هكتار في تادلة من شركة استولت على أراضي الجماعات هناك بمقتضى أمر استعماري يتناقض مع القانون الاستعماري نفسه المتعلق بالجماعات. ولم تسترجع 250.000 هكتار التي كانت خاضعة للاستعمار الرسمي الا في الفترة ما بين 1964-1966، اي عشر سنوات بعد الاستقلال. ان هذه الخطوات البطيئة التي سارت عليها الدولة في استرجاع الاراضي أبرزت بشكل واضح نيتها المبيتة في عدم المس بحليفها الاستعماري.

اما الاراضي التي كانت في أيدي المستعمرين الخواص، والتي قدرت لحوالي 750.000 هكتار، فان الدولة لم تصدر قرارا باسترجاعها كلية الا في مارس 1973، اي بعد مرور حوالي 17 سنة على الاعلان عن الاستقلال. وتعهد النظام آنذاك في مفاوضاته مع فرنسا على الخصوص بتعويض المعمرين عن هذا الاسترجاع ؛ وأعطى بذلك المثال الاول لبلد يعوض المستعمرين عن استغلالهم لخيراته خلال عشرات السنين. ولم يكن هذا الاسترجاع بالفعل ذو معنى حقيقي، خصوصا اذا اعتبرناالمضاربات العقارية التي تعاطى لها الرأسماليون المغاربة والاجانب خلال هذه الحقبة الزمنية بالرغم من صدور قانون 17 نوفمبر 1957 الذي ينص على مراقبة العمليات العقارية المحققة من طرف الاجانب وقانون 26 سبتمبر 1963 الذي يؤكده. وهكذا لم يتحدث الملك في خطابه يوم 19 سبتمبر 1972 الا على ضرورة استرجاع 200.000 هكتار، معطيا بذلك الشرعية لأولئك المغاربة الذين استولوا على حوالي 550.000 هكتار وارثين الاستعمار في ذلك.

وهنا تظهر الحقيقة حول مصير الاراضي المسترجعة ؛ فاذا علمنا ان الدولة لم توزع من الاراضي - بما في ذلك الاراضي غير الخاضعة للاستعمار في السابق - الا حوالي 000 190 هكتار وان الرأسماليون المغاربة احتكروا حوالي 550.000 هكتار ان الدولة استولت على الباقي. يتضح فعلا وعمليا ان الاستقلال لم يأت بأي جديد في البادية المغربية بل وقع فقط تحول في شكل المحتكرين .. وهذا ما أدى حتما الى انتفاضات الفلاحين في سطات سنة 1961 وفي أولاد خليفة سنة 1971 وفي نواحي مكناس .. الخ. وحتى فيما يخص 190.000 هكتارا الموزعة فان فحصا دقيقا لطريقة التوزيع ولظروفه يبين ان المستفيد الحقيقي ليس هو في غالب الأحيان ذلك الخماس او العامل .. الذي نهك قوته لمدة طويلة. فلظروف سياسية واضحة يبرز ان الغاية من هذا التوزيع هي توسيع وتثبيت القاعدة الاجتماعية للنظام. وقد أبرزت بعض الدراسات التي أجريت حول الأراضي الموزعة ان الجزء الكبير من اولئك الذين يأخذون الأرض غير قاطنين في المنطقة او هم من سكان المدن وهذا ما يؤدي، فضلا عن انعدام العدالة في التوزيع، الى ابقاء الانتاج على طريق الوسطاء : الخماس او الشريك .. الخ. بالاضافة الى تحويل الارباح خارج المنطقة المنتجة.

## • العصرنة والسدود لصالح من ؟

لن نعود هنا الى سياسة السدود ككل (انظر اول مقال في هذه السلسلة) بل سنقتصر على التعرض الى الجانب الذي يؤثر مباشرة في الهياكل العقارية للاراضي الفلاحية بعد ادخال السقي عليها. بطبيعة الحال، يؤدي ادخال ماء السقي على كل ارض الى زيادة قيمتها الانتاجية ويولد فائض قيمة جديد يتراوح حسب الفنيين بين 50٪ بالنسبة للأراضي المعرضة للأمطار الغزيرة (450 مم سنويا) و 90٪ بالنسبة لاراضي المناطق الجافة (أقل من 150 مم سنويا). ويرى الاخصائيون انه بالامكان الحصول على فائض القيمة هذا عن طريق اعادة توزيع الأرض وذلك بأخذ حوالي 20٪ من المساحات الكبرى، ويمكن بذلك الحصول في المغرب على حوالي 120.000 هكتار من الاراضي المسقية. غير ان الدولة بدل ان تعمل في هذا الإتجاه، فضلت خلق ضريبة مباشرة قيمتها 1500 درهم للهكتار بالاضافة الى قيمة استهلاك الماء (ظهير 1969) وهذا حتى تتجنب المس بالملكية الخاصة. ■

# الثورة الاريترية



منذ 1961 والثورة الاريترية تشق طريقها باصرار لفرض ارادة الشعب العربي الاريتري في الحرية والاستقلال . وقد أبرز الشعب الاريتري طوال هذه المدة وقبلها صموده أمام المحاولات اليائسة التي استهدفت محو هويته الوطنية وابادته ، وواجه بقوة وثبات عمليات الابادة والتجويع والتشريد ملتفا حول ثورته المسلحة متحملا المشاق والصعاب بامكانياته المحدودة وبفضل الدعم الذي تلقاه ويتلقاه من القوى المحبة للعدل والسلام . وفي هذا المقال ، ستحاول جريدة الاختيار الثوري تسليط بعض الأضواء على قضية هذا الشعب المناضل .

## نظرة تاريخية

احتل الايطاليون اريتريا سنة 1885 بتشجيع من بريطانيا التي كانت تهدف من وراء ذلك الى الحد من نفوذ فرنسا ، خاصة وان هذه الأخيرة احتلت جيبوتي . وخضعت اريتريا قبل ذلك للحكم العثماني وللدولة الخديوية المصرية التي اضطرت لسحب قواتها من «مصوع» و «قرع» على اثر قيام الثورة المهدية في السودان . واستمر الاحتلال الايطالي لاريتريا أزيد من ستين سنة ؛ اي لحين انهزام ايطاليا وقوات المحور في الحرب العالمية الثانية . ووقعت اريتريا تحت الانتداب البريطاني نيابة عن الحلفاء سنة 1941 . وبموجب المعاهدة الموقعة بين الحلفاء وايطاليا المهزومة سنة 1947 ، تنازلت ايطاليا عن مستعمراتها في افريقيا وهي ليبيا والصومال واريتريا ، على أساس ان يقرر الحلفاء مصير تلك المستعمرات والا تحال القضية الى الامم المتحدة . ومع فشل الدول الكبرى في الوصول الى حل لقضية المستعمرات الايطالية أحيلت الى الامم المتحدة سنة 1948 . وقررت الامم المتحدة آنذاك منح ليبيا استقلالها ووضع الصومال تحت الوصاية لغاية سنة 1960 ، اما اريتريا فقد كانت مثار خلافات حادة . وقد برز آنذاك ، وبشكل واضح ، تصميم اثيوبيا على احتلال اريتريا ، ففي الوقت الذي كانت تجري فيه مداولات الامم المتحدة حول القضية ، تصاعدت الحملات الارهابية ضد الوطنيين الاريتريين عن طريق عصابات تنظمها اثيوبيا وبمباركة الاستعمار البريطاني . وقد اعتمدت اثيوبيا طريق الارهاب هذا على غرار العصابات الصهيونية بفلسطين وتحت رعاية البريطانيين أنفسهم . وبهذا الشكل تمكنت الحكومة الاثيوبية من فرض استعمارها على الشعب الاريتري قبل صدور قرار الامم المتحدة بخلق اتحاد فيدرالي . وقد تقدم بهذا المشروع المندوب الأمريكي في المنظمة الدولية والتي صادقت عليه سنة 1950 . وهكذا فرض الاتحاد الفيدرالي بين اريتريا واثيوبيا دون اي اعتبار لارادة الشعب الاريتري وحقه في تقرير مصيره بكل حرية ، كما فرض قرار تقسيم فلسطين ضدا في ارادة الشعب الفلسطيني . وقد نص قرار الامم المتحدة المذكور ، على اقامة حكومة اريترية وبرلمان وسلطة قضائية مستقلة ، كما تقرر ان يكون لاريتريا علمها الخاص وان تكون لغتها الرسمية هي اللغة العربية بجانب التجرينية . وفضلا عن ذلك تقرر ان تشكل الحكومة الفيدرالية من عدد متساو من الاريتريين والاثيوبيين في شؤون الدفاع والخارجية والجمارك والتجارة الخارجية .

غير ان القرار ، فسر من قبل الحكومة الاثيوبية سنة 1952 بشكل آخر ، حيث ان نظام هيلاسيلاسي اعتبر ان الحكومة الاتحادية والحكومة الاثيوبية شيء واحد . وهكذا تم تشكيل حكومة صورية وبرلمان صوري لا يمثلان الشعب الاريتري كما اجتاحت الجيوش الاثيوبية اريتريا بدعوى انها جيش اتحادي . وامام احتجاجات الشعب الاريتري ومظاهراته ، لجأ النظام الحبشي الى القمع والارهاب والاعتقالات والقتل الجماعي للوطنيين الاريتريين . وبالاضافة الى ذلك ألغت السلطات الحبشية العلم الاريتري ومنعت تدريس اللغة العربية وبذلك اصبح قرار الأمم المتحدة نفسه حبرا على ورق .

وفي 1962 ، اتخذت الحكومة الاريترية خطوة أخيرة باعلانها ضم اريتريا الى اثيوبيا وجعلت منها «الاقليم الرابع عشر» من امبراطوريتها .

## الأمبريالية والمشكل الاريتري

اما عن الاسباب التي حذت بالنظام الاثيوبي لاحتلال اريتريا بتوجيه من القوى الاستعمارية ، فيشرحها كاتب الدولة الامريكي السابق «جون فوستر دالاس» في خطاب ألقاه سنة 1952 بالامم المتحدة لدى مناقشة القضية الاريترية ، حيث قال : «من زاوية العدالة المطلقة ، يجب الأخذ بعين الاعتبار آراء شعب اريتريا ؛ غير ان المصلحة الاستراتيجية الامريكية في حوض البحر الأحمر واعتبارات الامن والسلام في العالم ، تجعل من الضروري الحاق هذا البلد باثيوبيا التي هي صديقتنا» .

وهكذا عوض ان تلجأ الامبريالية الأمريكية للسيطرة الاستعمارية المباشرة للتحكم في المصير الاريتري ، فضلت الاعتماد على عميلها المحلي النظام الاقطاعي الرجعي في اثيوبيا عملا بالأسلوب الاستعماري الجديد الذي جرى تطبيقه في عدة مناطق آنذاك وبخاصة في أمريكا اللاتينية .

ان الاهتمام الامبريالي الاستعماري بهذه القضية ، يرجع للأهمية الاستراتيجية لاريتريا ، ذلك ان مصير الصراع حولها يتحكم في السيطرة على البحر الأحمر الذي يشكل طريقا دولية حيوية تربط خليج عدن والمحيط الهادي بقنال السويس والبحر المتوسط ؛ بل أكثر من ذلك يتحكم هذا الصراع في مصير منطقة الشرق الاوسط بكاملها وبخاصة من حيث ثرواتها النفطية ، ومستقبل «اسرائيل» وأمنها .

وهذا البعد الاستراتيجي الحيوي ، هو الذي يفسر اصرار الولايات المتحدة منذ وقت مبكر على تعزيز روابطها بنظام هيلاسيلاسي وتواجدها بالمنطقة . وفي هذا الاتجاه تم التوقيع في 22 ماي 1953 بواشنطن ، على معاهدة بين الولايات المتحدة واثيوبيا تحظى الامبريالية الامريكية بمقتضاها بتسهيلات كبيرة لاقامة واستعمال القواعد العسكرية . وهكذا ، شيد الامريكيون بالعاصمة الاريترية أسمرة ، القاعدة العسكرية الضخمة ؛ قاعدة «كانيو ستايشن» . وتشكل هذه القاعدة أهم مركز للاتصالات اللاسلكية والفضائية خارج الولايات

◄◄

# في مواجهة التحديات

المتحدة الى جانب أربع قواعد أخرى في جزر ماري لاند والفليبين وسان فرانسيسكو وهاواي . وقد لعبت هذه القاعدة دورا أساسيا في حرب 1967 وذلك بنقلها للصور الدقيقة حول تحركات القوات المصرية في سيناء وحول المطارات العسكرية المصرية الى الولايات المتحدة والى اسرائيل . ومقابل هذه القاعدة العدوانية كافأ الأمريكيون عميلهم الاثيوبي بمساعدات ضخمة وصلت في ظرف عشرين سنة الى 240 مليون دولار كمساعدة اقتصادية و 150 مليون دولار كمساعدة عسكرية كما قامت الولايات المتحدة بمقتضى اتفاقية موقعة سنة 1960 بتدريب وتسليح 40.000 جندي اثيوبي . وهكذا حصلت اثيوبيا على أكثر من نصف «المساعدة» الأمريكية لدول القارة الافريقية .

غير ان هذه المجازر الوحشية لم تنل من صمود الشعب الاريتري وثورته المسلحة . لقد انطلقت الثورة عام 1960 ببروز جبهة التحرير الاريترية وتم اطلاق الرصاصة الاولى في التاسع من ستمبر 1961 بقيادة الشهيد الشيخ حامد ادريس عواتي . ومنذ انطلاقتها ومن خلال الممارسة الثورية تمكنت الثورة الاريترية من ان تلف حولها الشعب الاريتري وان تصعد نضالاتها ضد الجيش الاستعماري وان تطور أساليبها وتنظيمها بشكل يتجذر يوما بعد يوم ويزداد رسوخا . رغم كل المحاولات اليائسة التي استهدفت تصفيتها بشتى الاساليب (الحصار الاعلامي والمجازر والارهاب ومحاولات الاحتواء ..) .

## اسرائيل والقضية الاريترية

لقد ركزت اسرائيل باستمرار على ضرورة توثيق علاقاتها وروابطها مع ايران وتركيا واثيوبيا . ذلك انها كجسم غريب وسط الوطن العربي رأت ان هناك عوامل تجمعها مع هذه الدول وتسمح بخلق تحالف تطويقي للوطن العربي حيث انه يجمع بينهم العداء الطبيعي للحركة القومية العربية وللاتحاد السوفياتي . وتأخذ العلاقات مع اثيوبيا في هذا السياق أهمية بالغة مع تنامي الصراع العربي الاسرائيلي وحيوية الممرات المائية والموقع الاستراتيجي لاريتريا . فالسبب الحقيقي وراء تعاون اسرائيل مع نظام هيلاسيلاسي هو المصلحة المشتركة في ظل حماية المصالح الامبريالية الاستراتيجية بالمنطقة . وهكذا تمكن الاسرائيليون بمباركة الامبراطور من خلق مواقع نفوذ قوية داخل اثيوبيا واريتريا عن طريق تقديم الخبرة والمساعدة في عدة مجالات والسيطرة التامة على قوى الأمن الداخلي بالبلاد وتنظيم دورات تدريبية لمقاومة الثوار الاريتريين وتقديم الخبراء الى الجيش الاريتري .. الخ . وقد تكلفت اسرائيل في هذا الاطار . بقسط هام من «المهام» الامريكية في المنطقة وبخاصة في مجال تدريب الفرق الخاصة المضادة للثورات وتأطير مصالح الأمن . وقد تركزت اسرائيل في جزر الأرخبيل الاريتري (حالب) و (فاطمة) بالبحر الأحمر . كما ان «قوارب الصيد» الاسرائيلية ظلت تراقب باب المندب باستمرار فضلا عن وحدات الاسطول السابع الامريكي . وقد صرح موشي دايان عام 1952 في هذا الصدد بانه : (من الضروري ان تهتم اسرائيل بمنطقة اريتريا وعدم السماح بتطور الوضع في هذه المنطقة لغير صالح الأمن الاسرائيلي) .

وهكذا ، قامت اسرائيل بانشاء مدرسة لتدريب الكوماندوس في مدينة (دقي محاري) على بعد 40 كيلومترا جنوب العاصمة الاريترية أسمرة . وعلى المستوى الاقتصادي ، سيطرت اسرائيل على مرافق التجارة الخارجية الاثيوبية وصعدت استثماراتها في عدة مجالات وبخاصة في تصدير اللحوم والخضراوات وصيد الأسماك واستغلال الموانىء الاريترية لتمرير صادراتها الى افريقيا واثيوبيا نفسها .

ان الاهتمام الامبريالي والصهيوني بالقضية الاريترية . جعل هذه القوى . كما أشرنا . تنزل بكل ثقلها وامكانياتها لمناصرة نظام هيلاسيلاسي في مختلف المجالات لتطويق الثورة الاريترية وتصفيتها وتشريد الشعب الاريتري وابادته عن طريق المذابح الرهيبة .

ولكم كان أمل التقدميين وأنصار العدالة والسلام في العالم كبيرا . بعد الاطاحة بنظام هيلاسيلاسي المغرق في الرجعية . في ان يستجيب النظام الاثيوبي الجديد للطموحات المشروعة للشعب العربي الاريتري . غير ان الامور سارت على العكس . حيث تنكر النظام الجديد لحق الشعب الاريتري في تقرير المصير والاستقلال الشيء الذي وجد ترجمته على أرض الواقع بتصعيد القتال بين الطرفين بضراوة وقوة . ان هذا الموقف السلبي لا يخدم بأي شكل من الاشكال مصلحة النظام الاثيوبي الجديد ومصلحة الشعب الاثيوبي ككل . ذلك ان الجهود بدل ان تتكاثف لتغيير المجتمع الاثيوبي من وضعه تحت النظام السابق وبذل كل الطاقات في اتجاه التنمية والتقدم . نلاحظ انها تضيع في حرب لا مآل لها غير الهزيمة . فالصراع مع الشعب الاريتري فضلا عن تأثيره على مجهود التنمية الداخلي . لا يخدم من جانب آخر نضال الشعوب ضد العدو الواحد الامبريالية العالمية والصهيونية والرجعية المحلية . فعلى العكس من ذلك ، تستلزم مصلحة الشعوب وعلى رأسها مصلحة الشعبين الاريتري والاثيوبي نهج طريق الحل السلمي باعتباره الطريق السليم والوحيد لتكثيف الجهود وتوحيد الطاقات من أجل التنمية والتقدم ومواجهة الهجمة الامبريالية الشرسة . ان الحل السلمي يستدعي بالأساس اللجوء الى المفاوضات الأخوية على أساس احترام حق الشعب الاريتري في تقرير مصيره واستقلاله وقيام علاقات المساواة واحترام السيادة بين الشعبين .

## الثورة الاريترية في مواجهة التحديات

لقد واجه الحكم الاثيوبي اصرار الشعب الاريتري على ممارسة حقه في تقرير مصيره . بالقمع والارهاب بشكل لم يعان منه الاريتريون ابان الاحتلالين الايطالي والبريطاني . فقد قتل في سنوات الستينات ما لا يقل عن 25 الف مواطن اريتري فضلا عن تهجير الآلاف منهم وتشريدهم . لقد وصلت وحشية النظام وفظاعته درجات يصعب تصورها من قتل وذبح جماعي أمام الملأ الى تخريب القرى وأعمال الابادة بشكل يفوق أحيانا مجازر العصابات الارهابية الصهيونية في فلسطين .

لقد أثبتت تجارب الشعوب حتمية النصر للقضايا العادلة . والثورة الاريترية كثورة قائمة على أساس حق مشروع وعادل وبتوجه قومي تحرري معادي للامبريالية والرجعية . ستنتهي حتما الى النصر وفرض ارادة الشعب العربي الاريتري في الحرية والاستقلال . ■

# الشعوب الافريقية وجها لوجه أمام الأمبريالية

بعدما وقف النظام الفرنسي الى جانب النظامين المغربي والمصري في السنة الماضية، وقدم لهما كل المساعدات الفنية - من معدات ووسائل نقل - من أجل انقاذ نظام موبوتو ... وفي نفس الوقت الذي كانت أسلحته ووحداته العسكرية تتدفق على تشاد لمساعدة نظام مالوم العاجز على مواجهة قوات «فرولينا» ... وبينما كانت طائرات «الجاكوار» الفرنسية المرابطة بالسنيغال تتدخل في الصحراء المغربية وموريطانيا ... في هذا الوقت بالذات بادر النظام الفرنسي الى ارسال وحداته الى زائير لمد يد المساعدة مرة أخرى الى نظام موبوتو تحت غطاء «حماية أمن الاوروبيين الموجودين في منطقة شابا».

## الدرك الفرنسي

وهكذا أصبح واضحا للجميع أن النظام الفرنسي انتقل الى موقف هجومي علني، حيث تولى بنفسه دور الدركي في القارة الافريقية، نيابة على الامبريالية العالمية. ان الامبريالية الامريكية، نتيجة فشل سياستها العدوانية في جنوب شرق آسيا، وردود الفعل التي أثارتها وسط الرأي العام العالمي، لم تعد ترغب في التدخل المباشر في المناطق الساخنة، خوفا من تورطها في فيتنام جديدة. لهذه الاسباب أسندت المهمة للنظام الفرنسي الذي يتوفر على مواقع وارتباطات هامة في القارة الافريقية، من شأنها أن تقلص من ردود فعل الرأي العام ازاء مثل هذه العمليات العدوانية التي تعد بمثابة تدخل سافر في شؤون الشعوب الافريقية وتهديد للسلام في المنطقة.

ومهما بلغت درجة التنافس بين اقطاب الامبريالية في محاولة احكام قبضتها على المناطق الستراتيجية في افريقيا، يبقى واضحا أن هذه التناقضات تذوب عندما يتعلق الامر بمصير منطقة كاملة، واحتمال سقوطها تحت نفوذ قوات معادية للامبريالية، مما في ذلك من انعكاسات خطيرة على مصالحها الاقتصادية والستراتيجية في المنطقة.

## التمويل السعودي

لهذه الاسباب يمكن القول أن الامبريالية الفرنسية تحركت بموافقة الامبريالية العالمية، وفي اطار توزيع الادوار داخل الحلف الاطلسي، وبالتنسيق مع الرجعيات المحلية. ومعلوم ان العربية السعودية لعبت دورا أساسيا في عملية زائير، من حيث انها غطت تكاليف النشاط العسكري الفرنسي.

ولا يخفى على أحد أن سر هذه التدخلات المباشرة هو أساسا ضمان المناطق الستراتيجية، والتي يحتوي باطن أرضها على ثروات هائلة، لا يمكن للرأسمال الغربي التخلي عنها، دون التعرض للانهيار.

## محاولة اخضاع الشعوب

ان الامبريالية الفرنسية التي سارعت في انقاذ هذا النظام في المرحلة الاولى، والتي عملت على استبدال قواتها بقو افريقية (منها المغربية) من أجل حماية زائير في المرحلة الثانية، تريد أن تجعل من القارة الافريقية ما حاولت الامبريالية الامريكية أن تجعل من امريكا اللاتينية، اي اخضاع المنطقة كاملة لسيطرتها.

والعامل المساعد في هذا المخطط هو أن فرنسا تتميز عن باقي الدول الغربية الاخرى بتواجد قوي في افريقيا، نظرا لماضيها الاستعماري في المنطقة والعلاقات الاستعمارية الجديدة التي نسجتها في العديد من البلدان الافريقية، الشيء الذي يجعل منها القوة الاساسية في هذه الساحة على الصعيد الاقتصادي والعسكري.

● على الصعيد العسكري: تتوفر في المحيط الهندي على قواعد هامة في «جيبوتي» وجزيرة «رينيون» وجزيرة «مايوت». وعلى المحيط الاطلسي، لها قواعد في ساحل العاج والسنيغال والغابون. هذا علاوة على العلاقات الوثيقة ونفوذها القوي في كل من المغرب وتونس وجنوب افريقيا ...

● على الصعيد الاقتصادي: يكفي القول انه ليست هناك دولة غربية أخرى تنافسها في هذا المجال، عدا ألمانيا الغربية. لكن هذه الأخيرة لا وجود عسكري لها في القارة، اللهم اذا استثنينا قاعدة «اوتراغ» في زائير، المقرر استعمالها لاطلا ق الصواريخ والاقمار الاصطناعية.

## ارادة الشعوب هي الاقوى

هكذا يتضح أن القواعد العسكرية الفرنسية توجد في المناطق الافريقية الستراتيجية لسببين رئيسيين: من جهة، لحماية المواد الاولية التي تستغلها الشركات الامبريالية لفائدة الاقتصاد الغربي: النفط - النحاس - الاورانيوم - الحديد .. الخ .. ومن جهة أخرى لتضييق الخناق على بعض الدول التي تديرها أنظمة تقدمية، مثل انغولا وموزمبيق. في هذا الاطار يدخل الهجوم الاخير الذي شنته جنوب افريقيا على انغولا بدعم فرنسي. وضمن هذه الستراتيجية كذلك تأتي الاطاحة بنظام علي صويلح في جزر القمر، علما بان محمد عبد الله، المستفيد من هذه العملية (التي تم تنفيذها من طرف حفنة من المرتزقة الاوروبيين) صرح بانه سوف يعمل على تمتين العلاقات مع الحكومة الفرنسية.

لكن أمام هذه الأرادة الامبريالية للحفاظ على مصالحها، وعدم ترددها في استعمال مختلف الوسائل، هناك ارادة أقوى تحملها الشعوب المناضلة والتي سوف يكون النصر حليفها لا محالة. ■

# زائير ضمن الاستراتيجية الأمبريالية

لقد أصبح نظام موبوتو عاجزا على القيام بالدور الموكل اليه من طرف الامبريالية، والذي هو أساسا الحفاظ على المصالح الامبريالية على المدى البعيد. علاوة على انه لم ينجح في ايقاف المد التحرري في انغولا رغم كل المحاولات التي بذلها بواسطة مرتزقة «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا».

لهذه الاسباب أصبحت بعض الاقطاب الامبريالية (خاصة الامريكية والبلجيكية) تفكر في ايجاد البديل لهذا النظام المنهار. وبما انها عجزت لحد الان على استبدال موبوتو، التزمت «الحياد»، بينما وقفت الامبريالية الفرنسية موقفا مساندا للنظام الزائيري، مبينة انها ترغب اكثر من غيرها على استمرار هذا النظام.

الحقيقة ان موقف الامبريالية الفرنسية يدخل في اطار تركيز نفوذها في المنطقة على حساب النفوذ القوي الامريكي والبلجيكي. ويجد هذا الموقف تفسيره كذلك في حرص فرنسا على تدعيم الانظمة المجاورة التابعة لفلكها: الكامرون - الغابون - افريقيا الوسطى ...

يعتبر زائير أغنى البلدان الافريقية، حيث يحتل المرتبة الثالثة في مجال تصدير النحاس، والمرتبة الاولى في استخراج الكوبالت (60٪ من المنتوج الدولي) واللؤلؤ (50٪ من المنتوج الدولي). كما انه يحتوي على 50٪ من الطاقة الكهربائية في افريقيا، علاوة على ثروات معدنية اخرى ..

ان موقعه الهام يجعل منه حلقة أساسية في اطار الستراتيجية العسكرية الامبريالية. له حدود مشتركة مع عدة بلدان افريقية: انغولا - ◄◄

## حول القمع في تونس .

تتوالى باستمرار ومنذ الخميس الدامي الذي شهدته تونس في شهر يناير الماضي . حملات الاستنكار والتنديد بالقمع المسلط على الشعب التونسي وبخاصة الطبقة العاملة . كما قامت عدة منظمات وجمعيات مثل النقابة الفرنسية « سي . جي . تي » ومنظمة القانونيين الديموقراطيين . بارسال محامين وبعثات تحقيق الى تونس للاطلاع على وضعية القادة والمناضلين النقابيين المعتقلين وابراز الدعم العالمي الذي تحظى به قضية الحريات الديموقراطية النقابية في تونس . وكانت آخر مبادرة في هذا المجال . الزيارة التي قام بها المحامي الفرنسي « كونت » الى تونس بمبادرة من تجمع مساندة القوى التقدمية العربية . وقد قام المحامي المذكور لدى عودته الى باريس بندوة صحفية في السابع من هذا الشهر . تعرض فيها للشروط القاسية التي يعيشها المعتقلون والعراقيل التي تواجه المحامين التونسيين والأجانب في آداء واجبهم الانساني . كما أشار الى ان الاجراءات القمعية التي اتخذها ويتخذها النظام التونسي لم تنل من ارادة الجماهير الشعبية وتصميمها على مواصلة النضال من أجل غد أفضل وذكر في هذا السياق بعدة اضرابات شهدتها تونس في المدة الأخيرة والتي دفعت النظام الى وضع قواته البوليسية داخل بعض المعامل والمصانع لارهاب العمال وتفتيت عزيمتهم . كما قام أرباب المعامل وداخلها وذل بتنظيم قوة بوليسية خاصة وترتدي زيا خاصا ترابط على أبواب المعامل وداخلها وذلك بالشركة التونسية لصنع الأحذية بمدينة صفاقس وبالشركة التونسية للأوكسجين والأسيتيلين بتونس العاصمة .

وفي نفس الوقت تحاول قيادة التيجاني عبيد فرض عملائها على المستويات الجهوية والمحلية . غير ان التنظيمات القاعدية والمحلية والجهوية للاتحاد العام التونسي للشغل واقفة بالمرصاد أمام هذه المخططات وعبرت اكثر من ذلك عن تشبثها بالقيادة المشروعة للاتحاد والمعتقلة حاليا من خلال عرائض تحمل توقيعاتها . وبموازاة هذا الصمود . يقوم المعتقلون بشن اضرابات عن الطعام للاحتجاج على ظروف الاعتقال والممارسات التعسفية التي ترتكب في حقهم . ■

## ندوة عن الحريات في مصر

بعد قيام النظام المصري بتنظيم مهزلة « الاستفتاء » حول الحريات الديموقراطية قام تجمع مساندة القوى التقدمية العربية بتنظيم طاولة مستديرة وندوة صحفية حول موضوع « وضعية الحريات وحقوق الانسان في مصر » وذلك يوم 31 ماي 1978 بباريس . وقد ساهم في هذه الطاولة عدد من الشخصيات الفرنسية المعروفة مثل الأساتذة : جاك بيرك ودريش وجاك كولاند وغيرهم . كما حضر من الجانب العربي الاستاذ محمود أمين العالم وعبد المعطي حجازي والشاعر محمود درويش عضو المجلس الوطني الفلسطيني وشخصيات أخرى .

وقد صدر عن هذا الملتقى بيان يندد فيه المشاركون بالاجراءات القمعية الأخيرة وبارعتقالات والمحاكمات الصورية والمتابعات التي يتعرض لها العمال والمثقفون الديموقراطيون المصريين وطرد الصحفيين والمسؤولين والمناضلين النقابيين ... كما أشار البيان الى العلاقة التي تربط بين هذا الخرق الجديد للحريات في مصر والهجمة الرجعية التي تشمل في اطار سياسة شاملة سواء على الصعيد الاقتصادي أو على مستوى سياسة سياسته الأفريقية او ازاء قضية السلام العادل

وقد عبر المثقفون العرب والفرنسيين الموقعين على البيان سواء كأشخاص أو كممثلين لمنظمات تقدمية عن استنكارهم للاجراءات القمعية الجديدة وعن تفكيرهم في ارسال بعثة لمنظمة العفو الدولية ولجمعية القانونيين الديموقراطيين للبحث في الواقع الوقائع المذكورة . كما عبروا عن استنكارهم للتهديدات الموجهة ضد العديد من المثقفين المصريين وبخاصة المتقرون منهم في فرنسا وهم : محمود أمين العالم - جورج الباغوري - بهجت النادي - أحمد حجازي - أمير اسكندر - ميشيل كامل - مصطفى مرجان - مبارك عبد السلام - غالي شكري - بيير وصيف ويسا . ■

---

◄◄

زامبيا - السودان - أوغاندا - تانزانيا - الكونغو - الغابون - الكامرون ...

ان تدخل الجيش الزائيري بكيفية موازية مع تدخل قوات جنوب افريقيا لتضييق الخناق على «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» هو أحسن الدلائل على الدور الذي يلعبه الزائير ونظامه في اطار هذه الستراتيجية العسكرية الامبريالية . ولقد كان في الماضي القريب قاعدة انطلاق لعمليات تستهدف القضاء على الانظمة والحركات التقدمية الافريقية : الكونغو - بنين - انغولا - فرولينا ...

ولكي يقوم بهذا الدور المخرب ، حرصت الامبريالية على تجهيزه بأحدث الوسائل ، لكن يبدو انه لم يكن في مستوى الاستفادة من هذه الطاقات ، نظرا لعدم انضباط جيشه ، من حيث ضعف التأطير وسوء المعاملة وانتشار الرشوة في صفوفه ، مما افقده كل فعالية .

الى جانب هذا توجد قوات الحلف الاطلسي ، حيث يمركز في زائير ما يقرب من 5000 جندي أمريكي في قاعدتي «كيمينا» و «كيتون» . ومن المنتظر اقامة اربعة قواعد اضافية لكي تصل قوات الحلف الاطلسي الى 20.000 جندي في نهاية السبعينات . اضافة الى هذا ، لقد حصلت شركة «اوتراغ» الالمانية على منطقة في زائير مساحتها 150.000 كلم مربع ، من اجل استعمالها كقاعدة لاطلاق الصواريخ «الكبيرة والصغيرة ، المدنية والعسكرية» حسب تصريح مدير الشركة . وتعد هذه القاعدة رأس حربة الحلف الأطلسي في افريقيا .

مع كل العناية التي يحظى بها زائير من طرف الامبريالية ان النظام قد أدى بالبلاد الى الهلاك عن طريق سياسة مرتجلة ، تقف على مبدأ اغتناء الاقلية الحاكمة ، دون تلبية الحاجيات الضرورية للجماهير الواسعة التي تموت جوعا في هذه البلاد الغنية .

ان استخراج المعادن والنشاطات الرأسمالية الاخرى تسعى الى تحقيق أكثر ما يمكن من الارباح عن طريق استغلال جهنمي للشغالين . فمجموع الاجور التي تدفعها الشركات لعمالها لا تتجاوز 7٪ من النفقات العامة . ولتثبيت هذا الاستغلال يلجأ النظام الى القمع الوحشي ، مستعينا بجهاز الحزب الرسمي والنقابة الواحدة التي هي في الحقيقة ذيلا للنظام وجزءا من ادارته . ان حق الاضراب ممنوع منذ سنة 1966 ويعاقب بالسجن والغرامات وحتى بالتصفية الجسدية أحيانا . ومع ذلك فان العمال لا يترددون في خوض نضالات بطولية من اجل الدفاع على حقوقهم المهضومة . وعلى اثر كل اضراب يصطدمون بقوات الجيش التي تطلق النار عليهم . هنا وجب التذكير باضراب عمال الحديد السنة 1975 ، واضراب عمال النقل والموانىء في نفس العام ، واضراب عمال النحاس والسكك الحديدية العام 1976 .

وعن طريق هذا القمع الوحشي يتمكن النظام من تجميد الاجور .

علاوة على كل هذا ان الرشوة واستغلال النفوذ أصبحت عوامل أساسية في الحياة اليومية يصطدم بها المواطن في كل حين ، حيث يقوم عناصر من الجيش والادارة والحزب بسرقة اموال الجماهير بالضغط والاكراه . مما يشل نشاط المصالح العمومية التي لا ترجع بالفائدة الا على مسيريها .

ونتيجة هذه السياسة أصبح اقتصاد البلاد على حافة الانهيار . فالتضخم المالي وصل الى رقم قياسي لا مثيل له في البلدان الافريقية الاخرى . منذ سنة 1971 وصلت الزيادة في الاسعار 500٪ بينما تبلغ نسبة الفوارق في الاجور (بين عامل عادي ومدير مثلا) من 1 الى 35 مرة .

لهذا لا مجال للاستغراب اذا كان عمال منطقة شابا وحتى بعض عناصر الجيش يتجاوبون مع شعارات «الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو» ولا يترددون في تقديم المساعدة الى مناضليها والالتحاق بصفوفها . ■

# الديموقراطية و التحرير

في سياق السياسة التراجعية التي سلكها النظام المصري الرجعي منذ ما سمي بالخطوة التصحيحية، عمد السادات مؤخرا، الى تنظيم مهزلة استفتائية لتتويج مسلسل من القوانين والاجراءات القمعية، يندرج في نطاق ضرب مكتسبات ومنجزات الشعب المصري محليا وعربيا ودوليا، في عهد القائد الراحل جمال عبد الناصر. واذا كان «الاستفتاء» الأخير لا يعدو ان يكون لعبة انتخابية لتقنين السياسة القمعية للنظام، فانه يأخذ أهمية كبيرة اذا نظر اليه من زاوية العلاقة بين الديموقراطية والتحرير. ذلك ان هذا الاستفتاء وما سبقه وما تلاه من اجراءات قمعية لا ديموقراطية، يشكل مؤشرا هاما على عجز النظام على الحصول على تأييد شعبي لسياسته الداخلية ولسياسته الاستسلامية في قضية التحرير. فالنظام المصري ركز منذ البداية على الجانب الداخلي واعدا بالديموقراطية والرخاء الاقتصادي مقابل تخلي مصر عن خطها التحرري الانمائي وعن التزاماتها القومية وعزلها عن الصراع مع العدو الصهيوني. غير ان الوقائع أبرزت بشكل واضح:

1 ـ أن «الانفتاح الاقتصادي» لم يجلب الرخاء المنشود، بل على العكس، فتح الباب على مصراعيه أمام استيراد المواد الكمالية بشكل متفاحش وتنامي المضاربات والاحتكارات وربط الاقتصاد المصري بالعجلة الامبريالية واثراء أقلية من الرأسماليين الاستغلاليين والمنتفعين والسماسرة مقابل المزيد من الافقار والبؤس لأوسع الجماهير الشعبية المصرية.

2 ـ ان التوجه الليبيرالي المزعوم على المستوى الديموقراطي لم يكن وليس من الممكن تحقيقه ولو بشكل نسبي، ذلك ان القمع الاقتصادي والعمالة للامبريالية يفرضان حتما اللجوء الى القمع السياسي لشل ارادة الجماهير وقواها الحية واسكاتها؛ ولا أدل على ذلك من عجز نظام السادات عن تطبيق اللعبة التي سنها وأطرها هو نفسه.

3 ـ ان السياسة الاستسلامية التي سلكها النظام ازاء العدو واعترافه بالامر الواقع الصهيوني العدواني وارتمائه في أحضان الامبريالية، انتهت به الى طريق مسدود.

ان هذه الحقائق تثبت فشل نهج طريق الاستسلام بحجة تحسين الوضع الداخلي وترميمه. والعكس صحيح ايضا حينما يطرح تجميد الوضع الداخلي ووضع مسألة الديموقراطية على الرف بحجة التصدي لعامل خارجي. فالنظام المغربي على سبيل المثال لجأ الى تصدير الازمة الداخلية برفع شعار التحرير في قضية الصحراء المغربية داعيا في الوقت نفسه الى السلم الاجتماعي ومتماديا في القمع المنهجي ضد الوطنيين والتقدميين وبموازاة لعبته الانتخابية. غير ان المد النضالي الجماهيري المتصاعد وبخاصة في الفترة الاخيرة أكد وأثبت ان الجماهير غير مستعدة مستعدة لتقبل أطروحات زائفة كالسلم الاجتماعي والتقشف لضرورات وطنية في الوقت الذي يلجأ فيه النظام الى تدعيم مصالحه الطبقية داخليا ويسلك فيه درب المساومة على السيادة الوطنية والشعبية خارجيا.

ان الرجعية العربية تحاول دائما وباستمرار تعويم الصراع الحقيقي وتغطية جوهره، باثارة النعرات الشوفينية والطائفية وطرح شعارات الوحدة الوطنية والتضامن العربي.. الخ. وذلك حسب الظروف وحسب الأهداف التي تتوخاها في كل مرحلة. واذا كانت الاساليب والطرق تختلف فان التعامل مع قضية التحرير لا يتغير من حيث الجوهر. فالرجعية العربية تتصدى لقضية التحرير في محاولة لمسايرة طموحات أوسع الجماهير الشعبية، لكنها تعمل في نفس الوقت على صيانة مصالحها مع العدو الخارجي وقد تضطر لخوض الصراع ضده من موقع الموجه للتحكم في سيره. لكن بمجرد ما ان تصبح مصالحها مهددة بحكم هذا الصراع نفسه، تلجأ الى المساومات والتسويات لضمان استمرارها والحفاظ على حد أدنى من التوازن.

ان الحقيقة الاساسية التي أكدتها مسيرة الصراع على الساحة العربية، هي ان الجماهير عندما تتحكم في مصيرها وتخوض صراعها من هذا الموقع، فانها تقود نضالها الى أبعد حدوده. لكن هذا النضال سرعان ما يتعرض للتذبذب والانحراف كلما تم من موقع الوصاية على الجماهير الشعبية والتقرير مكانها.

ان هذه المسألة تطرح عمق المشكل الديموقراطي ومدى ارتباطه بقضية التحرير. فتفجير الارادة الشعبية وتحكم الجماهير في مصيرها داخليا وخارجيا هو الضمان الاساسي للسير بالصراع الى أبعد مداه ودرء أخطار الانزلاق والانحراف وهذا لن يتأتى الا باقرار الديموقراطية الحقة التي تسمح لأوسع الجماهير بالمساهمة مساهمة واعية وفعالة في قضية التحرير لا تشكيل واجهات «ديموقراطية» تعرض على السواح وتستعمل للاستهلاك الداخلي والخارجي وطمأنة رؤوس الأموال الأجنبية. ■

DIRECTEUR de la PUBLICATION : Maurice Blanc
IMPRIMERIE ABEILLE 72, rue du chateau d'Eau - 75010 Paris